المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 6 - الإصدار 62
تأريخ النشر: 20 ديسمبر 2024 م

دور الاستقرار السياسي والأمني في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة

(دراسة تطبيقية على شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية)

The Role of Political and Security Stability in Attracting Foreign Investments and Choosing a Host Country (An Applied Study on Foreign Investment Companies in the Kingdom of Saudi Arabia)

إعداد: الدكتورة/ ابتسام بنت مسفر بن سعيد الغامدي
دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة لينكولن، ماليزيا
Email: Ahg_Vip@hotmail.com
الدكتور/ ابهيجيت غوش
دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة لينكولن، ماليزيا
الدكتور/ محمد أنس شمسي
دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة بورغوني، ديجون فرنسا

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الاستقرار السياسي والأمني في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، حيث تم إجراء الدراسة الحالية خلال العام الأكاديمي (2025/2024م)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية. تكون مجتمع الدراسة من (38) شركة تعمل جميعها في المملكة العربية السعودية، وقد راعت الباحثة التوزيع الجغرافي لهذه الشركات لضمان تمثيل كامل مجتمع الدراسة. بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (185) مبحوثا حيث تم استرداد (176) استبانة، وبعد فحص الاستبانات، تم استبعاد (26) استبانة منها لعدم صلاحيتها للتحليل وبهذا يكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (150) استبانة، وهو ما يمثل ما نسبته (85.22%) من إجمالي عدد الاستبانات المستردة، وتم تحليلها بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار السياسي (التشريعات القانونية الداعمة، تحفيز الملكية الأجنبية الكاملة) والأمني (مكافحة الإرهاب، تعزيز الأمن الداخلي) في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوي ($\alpha \leq 0.05$). وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: على المملكة العربية السعودية العمل على تهيئة مناخها الاستثماري ليكون أكثر جاذبية وفعالية وتعزيز التوعية بأهمية دعـم مسيرة الإصلاح المؤسسي التي تقوم عليها رؤية المملكة 2030، والعمل أكثر على توفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية عبر التقليل من الشروط الموضوعة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ووضع استراتيجية واضحة تهدف إلى الوصول إلى توطين التكنولوجيا والتحول إلى منتج وليس مستهلك كما فعلت دول كالصين وكوريا الجنوبية وماليزيا.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، الاستقرار الأمني، الاستثمار الأجنبي.

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 6 - الإصدار 62
تأريخ النشر: 20 ديسمبر 2024 م

The Role of Political and Security Stability in Attracting Foreign Investments and Choosing a Host Country (An Applied Study on Foreign Investment Companies in the Kingdom of Saudi Arabia)

Dr. Ebtessam Mesfer Alghamdi

DBA in Business Administration, College of Business Administration, University of Lincoln, Malaysia

Email: Ahg_Vip@Hotmail.Com

Dr. Abhijit Ghosh

DBA in Business Administration, College of Business Administration, University of Lincoln, Malaysia

Dr. Mohamed Anas Shamsy

PhD in Business Administration, University of Bourgogne, Dijon, France

Abstract

The study aimed to identify the role of political and security stability in attracting foreign investments and choosing the host country within foreign investment companies in the kingdom of Saudi Arabia, where the current study was conducted during the academic year (2024/2025), and the study relied on the descriptive analytical method and the questionnaire tool to collect preliminary data. The study community consists of (38) companies, all operating in the kingdom of Saudi Arabia, and the researcher has taken into account the geographical distribution of these companies to ensure the representation of the entire study community. The number of the study sample was (185) respondents, where (176) questionnaires were recovered, and after examining the questionnaires, (26) questionnaires were excluded from them because they were not valid for analysis, and thus the number of questionnaires valid for analysis is (150) questionnaires, which represents (85.22%) of the total number of questionnaires recovered, and were analyzed based on the statistical analysis program (SPSS).

The study reached a set of results, the most important of which are: The presence of a statistically significant effect of political stability (supporting legal legislation, stimulating full foreign ownership) and security (combating terrorism, strengthening internal security) in attracting foreign investments and choosing a host country within foreign investment companies in Saudi Arabia at a significant level ($\alpha \leq 0.05$).

The study recommended a set of recommendations, the most important of which are: The Kingdom of Saudi Arabia should work to prepare its investment climate to be more attractive and effective, and enhance awareness of the importance of supporting the institutional reform process on which the Kingdom's Vision 2030 is based, and work more to provide an attractive climate for foreign investments by reducing the conditions imposed on the flow of foreign capital, and developing a clear strategy aimed at achieving the localization of technology and transforming into a producer rather than a consumer, as countries such as China, South Korea and Malaysia have done.

Keywords: Political Stability, Security Stability, Foreign Investment.

1. المقدمة:

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة ثورة حقيقية في طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية والتي أصبحت أكثر ترابط وتشابك بين الدول وهو ما خلف آثارا وانعكاسات بالغة الأهمية على المجال الاقتصادي الذي شهد تحولات كبيرة تمثلت في بروز ظاهرة العولمة والتي صاحبتها موجة تحرير التجارة الدولية وعوامل الإنتاج، حيث أضحت هذه الظاهرة منتشرة بشكل كبير وبدرجات متفاوتة من الصعب تجاهلها أو التقليل من شأنها نظرا لتحولات الاقتصاد العالمي إلى سوق كبيرة تتنافس فيه الدول والمنظمات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات حيث يحاول الكل الاستفادة من الفرص والمزايا المتاحة التي ترافق هذه الظاهرة.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الركائز والدعائم الأساسية التي تساهم في الحصول على رؤوس الأموال والخبرات التقنية والإدارية والتكنولوجية وتوفير فرص العمل للدول المضيفة، كما يعتبر من بين أهم المتغيرات المساهمة في تحسين وتطوير الأداء الاقتصادي وتعزيز مستوى النمو الاقتصادي سواء للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو ما جعل من علاقته بالنمو الاقتصادي محل بحث متجدد ومستمر من طرف الباحثين الاقتصاديين على الصعيد الوطني أو على المستوى الدولي.

مما لا شك فيه أن مفهوم الاستقرار السياسي يختلف باختلاف الدول ودرجة تقدمها فيختلف تعريفه في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية فنجد مثلا أن البعض يعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه توفر الفرصة المناسبة لانهيار الحكومة ويعرفه البعض بأنه حالة من الاضطراب تمر بها الدولة بينما عرفه البعض بمنظور أوسع فعرفه بأنه احتمال وجود أعمال عنف داخل الدولة، كما عرفه البعض على انه مدى قدرة الحكومة على الاستمرار وتوفير أهم المقومات اللازمة لبقاء الدول، فوفقا لبعض النظريات السياسية يرتبط الاستقرار السياسي بقدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية ومن أهمها الأمن والمسكن والغذاء وأن غياب هذه المقومات يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ومفهوم الدولة الفاشلة (المغربي، 2011).

1.1. مشكلة الدراسة:

تمر المملكة العربية السعودية بمرحلة تطور في كافة القطاعات مما يستدعي ضرورة الحصول على مصادر تمويل من الداخل والخارج، لذلك اتجهت إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لتفعيل عملية التنمية بشكل أكبر والتسريع من تحقيقها. حيث يُعد الاعتماد على النفط مصدر رئيسي للدخل القومي في المملكة العربية السعودية، وفي ظل التقلبات التي تتعرض لها الأسواق

العالمية للطاقة، أصبح الاقتصاد السعودي يواجه مجموعة من التحديات، هذا بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها طبيعة المرحلة الحالية عالميا من تداعيات النظام العالمي الجديد، واتجاه عدد من دول العالم إلى التكتلات الاقتصادية والإقليمية، بالإضافة إلى التحديات السياسية التي تحيط بالمنطقة والتي لا تقل خطورة عن تلك التحديات الاقتصادية. وعندما أطلقت المملكة العربية السعودية "رؤية المملكة 2030"، وضعت الاستثمارات المحلية والأجنبية في أولوياتها. وأصبح الاستثمار محورا رئيسا لا يعزز "الرؤية" فحسب، بل يكون أداة فاعلة في عملية التحول الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل القومي التي تستند أساسا إلى استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

على الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل الشركات والمستثمرين الدوليين في اختيار الدول المضيفة الأكثر استقرارًا سياسيًا وأمنيًا، إلا أن هناك تحديات مستمرة في قياس مدى تأثير الاستقرار السياسي والأمني بشكل دقيق على قرارات اختيار الدول المضيفة، وخاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنظيم الفعاليات الكبرى، حيث تتداخل عوامل مختلفة مثل التغيرات السياسية والمخاطر الأمنية والأطر القانونية في تشكيل بيئة الاستثمار، مما يجعل من الصعب التأكد من تأثير الاستقرار وحده على جاذبية الدولة المضيفة. وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في تردد بعض المستثمرين الأجانب عند الاستثمار في الاقتصاد السعودي بالفترة الحالية في ظل التحديات السابقة الذكر، وأهمية إزالة تلك المخاوف والقلق لدى المستثمرين عبر القراءة النظرية المبسطة والمقارنة التحليلية للبيانات والمعلومات الإحصائية للوضع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر والمتأمل من الرؤية الطموحة 2030 في إيجاد بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية. وعليه، **تتمحور المشكلة البحثية في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:**

- **إلى أي مدى يؤثر الاستقرار السياسي والأمني على اختيار الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكيف يعزز ذلك جذب الاستثمارات في المملكة العربية السعودية؟**، ويتفرع من السؤال الفرعي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:
  - هل للاستقرار السياسي دور على تدفق الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية؟
  - هل للاستقرار الأمني دور على تدفق الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية؟
  - ما هو وضع ونشاط الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟
  - ما هو دور السياسات الحكومية السعودية في تعزيز جاذبية الدولة أمام الشركات متعددة الجنسيات؟
  - ما هي التدابير والسياسات التحفيزية التي اتخذتها حكومة المملكة العربية السعودية لتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي؟
  - هل ترشيد الإنفاق الحكومي يُمكن من تهيئة المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية؟

2.1. أهداف الدراسة:

- تحديد دور الاستقرار السياسي والأمني كعامل مؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- تحليل تأثير السياسات الأمنية في المملكة العربية السعودية على تدفق الاستثمار الأجنبي.
- إدراك وفهم طبيعة العلاقة التي تربط العوامل السياسية والأمنية والاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة تأثير العوامل السياسية والأمنية في تعزيز صورة الدولة كبيئة جاذبة للاستثمار.
- التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهميته.
- التعرف على إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي.
- التعرف على بنية أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- التعرف على الحوافز والضمانات التي كفلتها الحكومة السعودية للمستثمر الأجنبي، ومدى تحقيقها للغرض من جلب المزيد من الاستثمارات لمنافسة الدول الأخرى في هذا المجال الحيوي.
- الوقوف على مدى كفاية الضمانات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب من أجل استقطابهم للاستثمار في المملكة العربية السعودية.
- تحديد الأجهزة المكلفة بتطوير الاستثمار وترقيته ومدى كفاءة أدائها ومدى قدرتها في التعامل مع المستثمرين.
- التعرف على التوجهات المستقبلية الداعمة للاستثمار في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030.

3.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

الأهمية النظرية:

- تكمن الأهمية العلمية النظرية للدراسة في تناولها موضوعاً جديدا، وهو تحديد دور الاستقرار السياسي والأمني كعامل مؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، وذلك في ظل ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، بل إنها تعد من أولى الدراسات على حد علم الباحث في تناول موضوع الاستثمار من واقع الاستقرار السياسي والأمني.
- الأهمية المتزايدة التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الحكومات والاقتصاديين على حد سواء وبالخصوص لدى الدول النامية التي تسعى جاهدة محاولة توفير البيئة والمناخ الملائم لجذبه واستقطابه لترقية وتطوير اقتصاداتها ولتدارك الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.
- التعمق في دراسة طبيعة العلاقة النظرية والتحليلية التي تربط الاستقرار السياسي والأمني كعامل مؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية
- إثراء المكتبة العلمية بالأبحاث النوعية الحديثة، والتي تعطي قراءة وتحليلا لنواحي الاستقرار السياسي والأمني في جذب الاستثمار الأجنبي في المملكة وسبل تعزيزه.

الأهمية العملية:

- إن هذه الدراسة تتناول جانباً مهما من جوانب الاستثمار، وهو الاستقرار السياسي والأمني والذي يعمل على جذب الاستثمار الأجنبي، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم يعطي صورة جيدة عن الأسس الداعمة للاستثمار وحماية المستثمرين وأموالهم، الذي من شأنه إيجاد المزيد من فرص الاستثمار داخل المملكة.

- سيساهم البحث في سد فجوة معرفية حول تأثير البيئة السياسية والأمنية على قرارات المستثمرين خاصة في المملكة العربية السعودية.
- تقديم مجموعة من التوصيات لصانعي السياسات في المملكة العربية السعودية ودول الخليج حول كيفية تعزيز الاستقرار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

4.1. فرضيات الدراسة:

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار السياسي (التشريعات القانونية الداعمة، تحفيز الملكية الأجنبية الكاملة)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:**
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتشريعات القانونية الداعمة في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحفيز الملكية الأجنبية الكاملة في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار الأمني (مكافحة الإرهاب، تعزيز الأمن الداخلي)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ويتفرع من الفرضية الرئيسية الثانية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:**
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكافحة الإرهاب في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعزيز الأمن الداخلي في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.2. الإطار النظري:

1.1.2. الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي هدفا أساسيا تسعى كل دول العالم إلى تحقيقه والمحافظة عليه، وهذا نظرا لأهميته في الحياة العامة للأفراد من جهة وللنظم السياسية على اختلاف أنواعها من جهة أخرى، إضافة إلى أنه أحد المعايير التي يحكم بها على شرعية النظام السياسي من عدمها، لذلك فقد استحوذ موضوع الاستقرار السياسي على اهتمام العديد من المفكرين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي في اليونان القديمة، واستمرار هذا الاهتمام حتى العصر الحديث بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مرحلة الدراسة العلمية والمنظمة لظاهرة الاستقرار السياسي التي تعتمد على وضع تعريفات إجرائية لمفهوم الاستقرار السياسي، حيث أنه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي. ويمكن تعريف الاستقرار السياسي على أنه عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام.

وعلى النقيض من مفهوم الاستقرار السياسي نجد الاستقرار السياسي الذي يمكن تعريفه بحالة من عدم الاستقرار أو حالة التغير السريع غير المحكوم وغير المنضبط والتي تتسم بتزايد العنف السياسي من أجل خدمة أغراض سياسية مشبوهة وهذا ما يؤدي إلى تناقض في الشرعية وانخفاض في قدرات وأداء النظام، وعليه فإن أنظمة الاستقرار السياسي هي الأنظمة التي تنتقل من حال لآخر في الحكم والإدارة، في السياسة والاقتصاد وفي الاجتماع والثقافة (بوضياف، 2006).

ويمكن أن نستخلص من هذا كله أن الاستقرار السياسي هو غاية لا تتحقق إلا بتضافر جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد سواء، إضافة إلى أنه مفهوم قائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والارتفاع بقدرته على استيعاب الأنماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية، فضلا عن مهارته في التعامل مع الأنماط الجديدة والمتغيرة من المشكلات التي قد تصدر عنه، وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في إطار منظم وسلمي.

وهناك من يحدد مؤشرات الاستقرار السياسي انطلاقا من المفهوم المخالف، أي من خلال دراسة الاستقرار السياسي، وهذا نظرا لتعدد ظواهر عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول وما تبعه من تدهور للمؤسسات وتناقص للسيادة بسبب التدخلات الأجنبية وعدم القدرة على مجابهة النزاعات والتوترات الداخلية، مما يضعنا في حالة تحليل لأسباب عدم الاستقرار السياسي أكثر من التفسير في طبيعة الاستقرار السياسي، والصف الآخر يبحث في ظاهرة الاستقرار السياسي من خلال دراسة تجربة معينة في دولة ما، وهو ما طرح العديد من التساؤلات والاختلافات حول تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي، وهناك العديد من المؤشرات التي تعرف بمؤشرات الاستقرار السياسي وهي كالآتي (ضياء الدين، 2016):

- نمط انتقال السلطة في الدولة: المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة.
- شرعية النظام السياسي.
- قوة النظام السياسي ومدى مقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة.
- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية.
- الاستقرار البرلماني.
- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية.
- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية.
- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام.
- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.

ولما كان الاستقرار التشريعي وتحفيز الملكية الأجنبية الكاملة من أهم ضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية لاسيما في الدول النامية، فإنه لابد وأن تبذل تلك الدول قصارى جهدها لإيجاد آليات تكفل استقرار قوانينها، حتى تبعث الثقة في نفوس المستثمرين، فيقبلون على ضخ رؤوس أموالهم في مشروعات استثمارية جديدة، وهو ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

2.1.2. الاستقرار الأمني:

يعتبر الأمن المحرك الأساسي والحقيقي للتنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، كما أن الأمن يعد بمثابة الداعم للتنمية المستدامة، لذا تحرص دول العالم على الاهتمام بالأمن واعتباره عصب التنمية، باعتباره من أهم الواجبات التي تقوم عليه الدول، لذا تسعى الدول نحو تسخير وتوفير كافة الإمكانات المادية والبشرية لتحقيق هذا الأمن بما يكفل ضمان التنمية للدولة. ويرتكز مفهوم الأمن على ثلاثة محاور رئيسية وهي: تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما يرتكز مفهوم الأمن على تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع. وتتضمن الاضطرابات الأمنية أشكالا معينة، منها: أحداث العنف، التفجيرات، الخطف، الاغتيالات، العمليات المسلحة، وهي أنشطة إجرامية مجردة أما بهدف الابتزاز أو لأسباب عدائية مناهضة للمجتمع.

وعليه يمكن القول بأن الاستقرار الأمني يلعب دورا كبيرا في عمليات الاستثمار والتنمية داخل الدولة المضيفة، وذلك من خلال مجموعة من القنوات يقع في مقدمتها: تدفقات رؤوس الأموال، إذ أن غياب الاستقرار الأمني يؤدي إلى تدني تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة وهروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، وكذلك الموارد البشرية، باعتبار أن الموارد البشرية لا يمكنها تحقيق الأداء المطلوب في ظل الاضطرابات الأمنية، وهو ما ينعكس على قدراتهم الإنتاجية، إلى جانب السياسات المالية والنقدية والتصنيعية، إذ أن غياب الاستقرار الأمني يؤدي إلى الضغط على السياسات المالية وزيادة النفقات الحكومية لمواجهة هذه الاضطرابات، وليس هذا فحسب بل أيضا يؤدي إلى خفض الإيرادات المتوقعة في ظل غياب زيادة الدخول وانخفاض السياسات التصنيعية، ومن ثم ضعف الإنتاجية.

3.1.2. الاستثمار الأجنبي:

كما أوضح (محمد، 2004)، أن الاستثمار الأجنبي احتل مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي باعتباره وسيلة فعالة لتسريع النمو الاقتصادي في البلدان النامية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر الاستثمار الأجنبي بشكل عام من بين أهم أدوات التمويل الخارجي التي تحاول الدول النامية والمتقدمة الاستفادة منها على حد سواء، فالدول النامية تحاول الرفع من مستوى التنمية والنمو الاقتصادي لديها بينما الدول المتقدمة تحاول الحفاظ على مستوى تطورها الاقتصادي عبر التوسع في أنشطتها الاقتصادية. لقد أصبحت ظاهرة تحركات وتدفقات رؤوس الأموال والأصول بين الدول تلقى الكثير من الاهتمام من قبل الحكومات لما لها من عديد المميزات الإيجابية على المستثمرين والدول المضيفة، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم مكونات الاستثمار الأجنبي بالإضافة للاستثمارات المحلية. ويمكن تلخيص أهداف الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية (عبد، 2005):

- تمويل التنمية الاقتصادية.
- ضمان قيام الشركات المستثمرة بنقل التكنولوجيا المتقدمة وتوظيف الخبرات.
- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها.
- إمكانية توفير رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشاريع البنية التحتية.
- يعد المصدر الخارجي الأكبر والأكثر ثباتا للتمويل بالنسبة للاقتصادات النامية.

- يسهم الاستثمار الأجنبي في خلق فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية وبناء قدراتها من خلال تدريبها في الدول المضيفة.
- المحافظة على الاستثمارات القائمة وحمايتها وتحسين القدرة التنافسية بين المشاريع الإنتاجية والشركات المحلية مما يؤدي إلى خفض الاحتكار وتحسين نوعية الخدمات والمنتجات، فضلا عن انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي (الحصري، 2017).
- المساهمة في سد الفجوات في الاقتصاد من أهمها فجوة المدخرات المحلية لتمويل المشاريع الاستثمارية الطموحة وفجوة النقد الأجنبي لبيع المعدات والآلات الضخمة والفجوة التكنولوجية والفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة (جويدة، 2017).
- زيادة نسبة القيمة المضافة إلى الدخل القومي من خلال ما تدفعها الشركة من رواتب وأجور وضرائب للبلد المضيف (العزاوي، 2020).

وعند دراسة المعايير الاستثمارية المختلفة فإننا نجد أن هناك درجة ايجابية في أي مشروع استثماري يجب أن تتم في ضوء تحليل للمنافع والتكاليف المتوقعة لأي نشاط استثماري، وأن يتم ذلك بمراعاة طبيعة هذا المشروع وذلك بالنظر إلى طبيعة مصادر التمويل لهذا المشروع. **وتستلزم الضرورة لكي يكون قرار الاستثمار ناجحاً لا بد أن يستند على أسس ثلاثة:**

1) اعتماد استراتيجية ذات قدرات وإمكانيات متكاملة تعمل بكفاءة على إيجاد بيئة ملائمة.
2) الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار.
3) مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.

2.2. الدراسات السابقة:

1.2.2. الدراسات العربية:

دراسة (عبد الرحمن، 2023)، أثر الاستقرار الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي في مصر.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الاستقرار الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي في مصر، واعتمدت في ذلك على الاستثمار الأجنبي كونه متغير تابع وشمل صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الاستقرار الاقتصادي كونه متغير مستقل واعتمدت الدراسة على أربعة مؤشرات مركبة شملت المؤشر الأول (النمو الاقتصادي - سعر الصرف - مستوى التضخم - عجز الموازنة) والمؤشر الثاني مؤشر الاستقرار الاقتصادي من وحدة المخاطر السياسية (نصيب الفرد من الناتج الحقيقي- مستوى النمو الاقتصادي - مستوى التضخم - عجز الموازنة -رصيد الحساب الجاري) والمؤشر الثالث هو مؤشر الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي ويعتمد على (مستوى البطالة- مستوى الفقر - مستوى التضخم) والمؤشر الرابع هو مؤشر الاستقرار الحكومي ويعتمد على (مستوى وحدة الحكومة - القوة التشريعية - مستوى الدعم الشعبي) وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك وباستخدام منهج ARDL للفترة الزمنية (1981 – 2019) وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي، والانفتاح التجاري، وسعر الفائدة الحقيقي، ورأس المال البشرى، والمستوى التكنولوجي (المعرفي) وذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يُشجع على جذب الاستثمارات، وهذا ينبع من حقيقة أن ارتفاع أسعار الفائدة سوف يؤدى بالتبعية إلى انخفاض حجم الاستثمارات الملحية مما يترك الفرص الاقتصادية سانحة أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاقتناصها.

دراسة (الباشا، 2023)، تقييم تأثير استقرار السياسة على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والازدهار الاقتصادي: دراسة حالة الأردن.

يركز البحث الحالي على إثبات أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو مصدر مهم للبلدان النامية مثل الأردن. لذلك يهدف البحث الحالي إلى البحث عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الازدهار الاقتصادي للأردن مع التركيز بشكل كبير على كيفية تأثر هذه العلاقة بالاستقرار السياسي للبلاد. تتضمن الدراسة بيانات السلاسل الزمنية من 2011 إلى 2021. ويقاس الازدهار الاقتصادي للبلد من خلال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، حيث أشارت نتائج البحث إلى أن عدم الاستقرار السياسي في البلاد يضر بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والازدهار الاقتصادي، وأن هنالك آثار إيجابية كبيرة على صانعي السياسات الاقتصادية والسياسيين في الأردن، كما خلص البحث إلى أنه يجب على صانعي السياسات والسياسيين الأردنيين التركيز على تحسين الاستقرار السياسي للبلاد مما سيؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي المزيد من الازدهار الاقتصادي.

دراسة (الذيابي، 2023)، الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة تحليلية".

تناولت الدراسة الإصلاحات التشريعية في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، والتي تعتبر عاملاً مهماً في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل. يستخدم البحث منهج التحليل الوصفي، لتقييم أثر التشريعات على حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتي تتأثر بمدى مرونة وتحديث وشفافية القوانين والأنظمة في البلد المضيف. ويستعرض البحث عدد من أهم الإصلاحات التشريعية التي أطلقتها المملكة في إطار رؤيتها 2030م، والتي تهدف إلى تسهيل وتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب، وتوفير بيئة استثمارية ملائمة وشاملة. ويبين البحث أهم المؤشرات والنتائج التي حققتها المملكة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية، مثل تقدمها في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وزيادة حصتها من تدفقات الاستثمارات الأجنبية على مستوى المنطقة والعالم. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات الهادفة لزيادة جاذبية المملكة كوجهة استثمارية عالمية، من بينها تحسين بيئة الأعمال، ومنح حوافز ضريبية وجمركية ومالية، وتشجيع التعاون والشراكة بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتنويع مصادر الاستثمار الأجنبي من خلال التشريعات الموجهة للاستثمار في قطاعات استراتيجية مرتبطة برؤية المملكة 2030.

دراسة (بن يطو، 2019)، الاستقرار السياسي كضمان محفز لجلب الاستثمارات: دراسة قانونية.

أظهرت الدراسة أن الاستقرار السياسي يلعب دورا هاما بالنسبة للدول الراغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي، فتتوقف العملية الاستثمارية على مدى توفر الاستقرار السياسي والأمني، ومن بين مظاهر عدم الاستقرار السياسي التعاقب السريع للحكومات، وكذا الخلافات السياسية، فالاستمرار السياسي هو ضمان الحفاظ على رأس مال المستثمر الأجنبي، وعدم تعرضه لمختلف المخاطر السياسية، وللاستقرار السياسي دورا هاما في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، كما تؤدي السياسات الاقتصادية دوراً مميزا في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وكذا مدى تكريس الدول المضيفة لمختلف شروط الانفتاح الاقتصادي ومن بين العوامل السياسية التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية إعطاء ضمانات ضد المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر، وكذا تكريس الديمقراطية والتعددية في مختلف المجالات، وجدير بها كذلك إصلاح جهازها الحكومي، و البحث عن سبل الاستقرار التشريعي كضمان آخر يلزم المستثمر الأجنبي.

دراسة (مطاوع، 2019)، أثر الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على الشركات الأجنبية العاملة في مصر.

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أثر الاستقرار السياسي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على الشركات الأجنبية العاملة في مصر، التعرف على أنواع الاستقرار السياسي ومدى تأثيره على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتم الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من خلال قائمة الاستقصاء التي تم إجراؤها على عينة من مديري الاستثمار بالشركات الأجنبية، وبلغ حجم العينة (371) مفردة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين الاستقرار السياسي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر لكل أبعاد الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصلت إلى أنه يوجد اتفاق معنوي بين آراء مفردات عينة الدراسة حول ترتيب الأهمية النسبية للاستقرار السياسي وفقا للدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة.

2.2.2. الدراسات الأجنبية:

Study (Kiptoo, 2024), The Influence of Political Stability on Foreign Direct Investment (FDI).

كان الهدف العام للدراسة هو استكشاف تأثير عدم الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر. اعتمدت الدراسة منهجية البحث المكتبي. حيث يشير البحث المكتبي إلى البيانات الثانوية أو تلك التي يمكن جمعها دون عمل ميداني. كما ينطوي البحث المكتبي بشكل أساسي على جمع البيانات من الموارد الموجودة وبالتالي غالبًا ما يُعتبر أسلوبًا منخفض التكلفة مقارنة بالبحث الميداني، كما اعتمدت الدراسة على دراسات وتقارير وإحصاءات منشورة بالفعل. تم الوصول بسهولة إلى هذه البيانات الثانوية من خلال المجلات والمكتبات عبر الإنترنت. كشفت النتائج عن وجود فجوة سياقية ومنهجية تتعلق بتأثير عدم الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر. كما كشفت المراجعة التجريبية الأولية أن الاستقرار السياسي كان حاسمًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة يمكن التنبؤ بها وآمنة، والحد من المخاطر المرتبطة بالاضطرابات السياسية والتغييرات السياسية. وقد ضمنت البيئات السياسية المستقرة حماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، والتطبيق المتسق للقوانين، الأمر الذي عزز ثقة المستثمرين. وعلى العكس من ذلك، أدى عدم الاستقرار السياسي، الذي اتسم بالتغييرات الحكومية والاضطرابات المدنية، إلى ردع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال خلق مناخ أعمال غير متوقع. وسلطت النتائج الضوء على أهمية الاستقرار السياسي للتنمية الاقتصادية، مما يشير إلى أن البلدان التي تعطي الأولوية للحكم المستقر والمؤسسات القوية كانت أكثر نجاحًا في جذب الاستثمارات الأجنبية والاحتفاظ بها. وأوصت الدراسة بأن تعمل البلدان على تعزيز مؤسساتها السياسية وأطرها القانونية لضمان الاستقرار والقدرة على التنبؤ، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. واعتُبر تعزيز الجودة المؤسسية ومكافحة الفساد وتحسين سيادة القانون أمرًا ضروريًا لخلق مناخ استثماري مستقر. ومن الناحية العملية، نُصحت الحكومات بالتواصل بشكل فعال مع المستثمرين، وتقديم الحوافز، ومعالجة المخاطر السياسية من خلال الحوار. كما تم اقتراح إصلاحات شاملة على مستوى السياسات لتعزيز الحكم المستقر والشفافية وحل النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، تم تشجيع التعاون الإقليمي والدولي لتبادل أفضل الممارسات ودعم الاستقرار السياسي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي المستدام.

Study (Shirafkan, 2021), The Effect of Political Security and Government Stability on Attracting Foreign Direct Investment: Spatial Econometrics.

أوضحت الدراسة الحاجة إلى الأمن والاستقرار في مختلف دول ومناطق العالم كمنصة جيدة لتوسيع التعاون الاقتصادي والاستثمار بين الدول وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنه عامل مهم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. استخدمت الدراسة بيانات من 66 دولة والقياس الاقتصادي المكاني في الفترة 1990-2016 لدراسة تأثير الأمن السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأفضل نموذج لتفسير النتائج هو نموذج دوربين المكاني. وأظهرت نتائج التقديرات أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح واستقرار الحكومة كان لها تأثير إيجابي وهام على الاستثمار الأجنبي المباشر وأن متغيرات سعر الصرف والتضخم كان لها تأثير سلبي وهام على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما كان التأثير غير المباشر لمتغير سعر الصرف سلبيا وهام على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت التأثيرات غير المباشرة لمتغيري الانفتاح واستقرار الحكومة إيجابية وهامة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ترسيخ الأمن السياسي يعد عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويمكن للدول أن تكون أكثر نجاحاً في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال ترسيخ الأمن الاستثماري. ومن ناحية أخرى، يظهر التأثير غير المباشر للأمن السياسي أنه كلما كانت المنطقة التي تقع فيها الدول أكثر أمناً، كلما كان المستثمرون أكثر رغبة في المشاركة في هذه الدول والاستثمار فيها، وهذا العامل يعد من العوامل المهمة والمؤثرة على تدفق الاستثمارات.

Study (Plotnikov, 2020), The role of political stability in foreign direct investment attraction: cross-country analysis.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتدقيق الاستقرار السياسي كمحدد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان مختلفة. والهدف الأساسي من البحث هو تقدير تأثير ونفوذ المؤشرات المختلفة للاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. يتم تقديم التحليل على أساس قاعدة بيانات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر البلدان في 66 دولة مستوردة للاستثمار الأجنبي المباشر و98 دولة مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، في الفترة بين 2001-2018. تستخدم الدراسة افتراضا مفاده أن تأثير الاستقرار السياسي قد يكون مختلفا لكل من مجموعتي البلدان المتقدمة والنامية. نظرًا لأن الاقتصادات المتقدمة تتمتع باستقرار سياسي أعلى، فإنها تميل إلى جذب كميات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالاقتصادات النامية، حيث قد يكون الوضع السياسي أقل استقرارًا. وعلاوة على ذلك، يطبق التقدير نهج الجاذبية، في حين أن الطريقة الرئيسية المستخدمة في الحسابات القياسية الاقتصادية هي الانحدار باستخدام أقصى احتمالية شبه بواسون (PPML). وكشفت النتيجة أنه في معظم الحالات كان لمؤشرات الاستقرار السياسي تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، فإن النتائج ليست ثابتة لجميع مجموعات البلدان. لذلك، إذا كانت الدولة المتقدمة مستوردة للاستثمار، فإن معظم مؤشرات الاستقرار السياسي تصبح مهمة ولها تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الوقت نفسه، إذا كان المستورد دولة نامية، فإن الاستقرار السياسي يصبح عاملا مهما بالنسبة للاقتصاد المتقدم المستثمر. وبالمثل، إذا كان مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر اقتصادًا ناميا، فإن محددات الاستقرار السياسي تكون غير مهمة.

3. منهجية البحث:

1.3. منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والتساؤلات المطروحة والفرضيات والأهداف المسطرة التي تسعى الدراسة لتحقيقها، والتي تتركز على دراسة دور الاستقرار السياسي والأمني في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة كما هي في الواقع ومحاولة وصفها وصفا دقيقا، حيث اعتمدنا في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي.

2.3. مصادر البيانات:

البيانات الأولية:

تم تطوير استبانة خاصة متعلقة بفرضيات الدراسة ونموذج البحث بالاعتماد على ما أورده الكُتاب والباحثون بخصوص دور الاستقرار السياسي والأمني في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة ليتم الاعتماد عليها كمصدر أولي. تم جمع البيانات الأولية لهذه الدراسة من خلال الملاحظات والاستبيانات والمقابلات، لكن كان ذلك بشكل رئيسي من خلال الاستبيان.

البيانات الثانوية:

بالإضافة إلى البيانات التي تم جمعها من المصدر الأولي والتي هي أساس عملية التحليل، تم أيضا استخراج بعض البيانات من خلال الكتب والمجلات والأبحاث والأطروحات والمقالات وأوراق العمل والشبكة العالمية. بهذه الطريقة سهلت بناء خلفية نظرية قوية لتوضيح تعريف المشكلة واختبارها ومقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الأدبيات.

3.3. مجتمع وعينة الدراسة:

بلغ مجتمع الدراسة (38) شركة تعمل جميعها في المملكة العربية السعودية، وقد راعت الباحثة التوزيع الجغرافي لهذه الشركات لضمان تمثيل كامل مجتمع الدراسة. حيث تم حصر مجتمع الدراسة كاملا والذي بلغ (1054) مبحوثا، ولكن منعت بعض القيود من استهداف كامل مجتمع الدراسة، لذا لجأ الباحث إلى استخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة لحصر عينة الدراسة والتي بلغ عددها (185) مبحوثا، لتمثل هذه المجموعة كامل مجتمع الدراسة. تم توزيع الاستبيان على كامل عينة الدراسة، حيث تم استرداد (176) استبانة، وبعد فحص الاستبانات، تم استبعاد (26) استبانة منها لعدم صلاحيتها للتحليل وبهذا يكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (150) استبانة، وهو ما يمثل ما نسبة (85.22%) من إجمالي عدد الاستبانات المستردة.

4.3. أداة الدراسة:

الاستبانة:

كانت الطريقة المستخدمة في هذا البحث هي الإجابة على مجموعة من الأسئلة الواردة في الاستبيان المصمم خصيصا لهذه الدراسة. حيث أحتوى الاستبيان على ثلاثين سؤالا مغلقا بخلاف الأسئلة الديموغرافية الأخرى المتعلقة بالنوع (الجنس)، العمر، والخبرة، والمؤهل الدراسي...الخ. **وقد تضمنت أداة الدراسة الرئيسة (الاستبانة) ثلاثة أجزاء رئيسية هي:**

جدول 1 - توزيع متغيرات الدراسة

المتغير		عدد الفقرات
التشريعات القانونية الداعمة	**الاستقرار السياسي والأمني**	5

تحفيز الملكية الأجنبية الكاملة		5
مكافحة الإرهاب		5
تعزيز الأمن الداخلي		5
الاستثمار الأجنبي	**الاستثمار الأجنبي**	10
الإجمالي		**30**

صدق أداة الدراسة وثباتها

تم إجراء اختبار الموثوقية باستخدام اختبار Cronbach's Alpha، لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبيان) وكذلك الثبات. وكانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول 2 - معامل ثبات كرونباخ ألفا لكافة متغيرات الدراسة

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	No. of Items
.74	5

جدول 3 - معامل ثبات كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الدراسة

معامل كرونباخ الفا	المتغير		عدد الفقرات
0.73	التشريعات القانونية الداعمة	الاستقرار السياسي والأمني	5
0.72	تحفيز الملكية الأجنبية الكاملة		5
0.75	مكافحة الإرهاب		5
0.71	تعزيز الأمن الداخلي		5
0.81	الإجمالي		20
0.74	الاستثمار الأجنبي	الاستثمار الأجنبي	10
0.74	الإجمالي		10
0.74		الإجمالي الكلي	30

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل كرونباخ ألفا لإجمالي فقرات الاستبيان بلغت (0.74) وهي قيمة مرتفعة جدا تعكس درجة الثبات العالية التي يتمتع بها، كما نلاحظ كذلك أن معامل الثبات لكل المغيرات كانت متقاربة وتفوق جميعها الحد الأدنى المطلوب لتحقق شرط الثبات وهو (0.60).

4. تحليل نتائج الدراسة:

1.4. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

1.1.4. المتغير المستقل - دور الاستقرار السياسي والأمني:

التشريعات القانونية الداعمة:

لجأت الباحثة إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها كما يلي:

جدول 4 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور دور الاستقرار السياسي والأمني (التشريعات القانونية الداعمة)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
1	تضمن التشريعات القانونية تعزيز حقوق المستثمرين الأجانب.	4.47	.88	1	مرتفع
2	لدى المملكة تشريعات قانونية لضمان المعاملة المتساوية للمستثمرين المحليين والأجانب.	4.27	.88	2	مرتفع
3	توجد تشريعات قانونية لحماية الملكية الفكرية والأسرار التجارية للمستثمر الأجنبي.	3.99	1.03	4	مرتفع
4	تعزز التشريعات القانونية مبدأ الحياد التنافسي والإنصاف وضمان تكافؤ الفرص في الاستثمارات.	4.15	.81	3	مرتفع
5	يعامل المستثمر معاملة عادلة ومنصفة.	3.92	.81	5	مرتفع
المتوسط العام		**4.16**	**88.**	**مرتفع**	

بشكل عام هذه النتيجة تؤكد من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة دور الاستقرار السياسي والأمني (التشريعات القانونية الداعمة)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية محل الدراسة، حيث كان مرتفعا، ويبين الجدول أيضاً التشتت المتقارب في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير (التشريعات القانونية الداعمة) بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير في دعم وتحسين وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

تحفيز الملكية الأجنبية الكاملة:

لجأت الباحثة إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها كما يلي:

جدول 5 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور دور الاستقرار السياسي والأمني (تحفيز الملكية الأجنبية الكاملة)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
1	يحق للمستثمر الاستثمار في أي قطاع أو نشاط متاح للاستثمار.	4.09	0.93	1	مرتفع

2	تتيح الدولة للمستثمر تسهيل تأسيس الاستثمارات وتملك أصولها والتخارج منها أو تصفيتها مع حرية إدارة الاستثمار، والتصرف النظامي به، وتملك ما يلزم لتسيير أعماله.	3.91	1.05	4	مرتفع
3	يعامل المستثمر الأجنبي على قدم المساواة مع غيره من المستثمرين، ويعامل المستثمرون المحليون والأجانب على قدم المساواة.	3.99	1.05	2	مرتفع
4	يحق للمستثمر تحويل أمواله داخل المملكة أو خارجها دون تأخير والتصرف في هذه الأموال بأي وسيلة قانونية مشروعة.	3.72	1.16	5	مرتفع
5	لا يجوز للدولة نزع ملكية الاستثمار بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلا للمصلحة العامة، وفقا للإجراءات القانونية، ومقابل تعويض عادل.	3.95	1.07	3	مرتفع
المتوسط العام		**3.93**	**0.73**	**مرتفع**	

بشكل عام هذه النتيجة تؤكد من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة دور الاستقرار السياسي والأمني (تحفيز الملكية الأجنبية الكاملة)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية محل الدراسة، حيث كان مرتفعا، ويبين الجدول أيضاً التشتت المتقارب في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير (تحفيز الملكية الأجنبية الكاملة) بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير في دعم وتحسين وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

مكافحة الإرهاب:

لجأت الباحثة إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها كما يلي:

جدول 6 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور دور الاستقرار السياسي والأمني (مكافحة الإرهاب)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
1	تقوم الدولة بنشر مبادئ التسامح ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.	3.90	1.08	3	مرتفع
2	تتخذ الدولة مجموعة من التدابير لمنع الإرهاب ومكافحته.	3.88	1.01	4	مرتفع
3	لدى الدولة وحدات أمنية خاصة بمكافحة الإرهاب.	3.98	.87	2	مرتفع
4	تضمن الدولة احترام حقوق الإنسان الواجبة للجميع وسيادة القانون بوصفه الأساس الجوهري لمكافحة الإرهاب.	4.10	.87	1	مرتفع
5	تشارك الدولة وتصدق على الاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة الإرهاب.	3.79	1.07	5	مرتفع
المتوسط العام		**3.93**	**0.63**	**مرتفع**	

بشكل عام هذه النتيجة تؤكد من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة دور الاستقرار السياسي والأمني (مكافحة الإرهاب)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية محل الدراسة، حيث كان مرتفعا، ويبين الجدول أيضاً التشتت المتقارب في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير (مكافحة الإرهاب) بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير في دعم وتحسين وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

تعزيز الأمن الداخلي:

لجأت الباحثة إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها كما يلي:

جدول 7 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور دور الاستقرار السياسي والأمني (تعزيز الأمن الداخلي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
1	تعمل الدولة على توفير أسباب الطمأنينة والأمان، ومحاربة كل أشكال الجريمة والرذيلة والفساد، بهدف الحفاظ على سلامة المجتمع وضمان تقدمه.	3.68	1.15	3	متوسط
2	تحظر الدولة اقتناء أو حيازة أو إحراز أو حمل أي سلاح أو ذخائر إلا بعد الحصول على ترخيص أو تصريح بذلك من الجهات المعنية.	3.60	1.22	4	متوسط
3	لدى الدولة مجموعة من الاستراتيجيات والتقنيات الحديثة وتوظف تقنيات الذكاء الاصطناعي بهدف الحد والمنع من انتشار الجريمة.	3.98	1.04	2	مرتفع
4	يتم تطبيق الأمن الوقائي في الدولة بشكل فعال بهدف تحقيق استراتيجية الدفاع في العمق، حيث يتم تطبيق مراحل متعددة من الحماية لإعاقة، وتأخير، واكتشاف، ومنع الجريمة.	4.04	.84	1	مرتفع
5	يتشارك أفراد المجتمع مشاركة الجهات الأمنية عن طريق إبلاغ الجهات المختصة عن أية تصرفات مشبوهة.	3.67	1.07	5	مرتفع
	المتوسط العام	**3.79**	**0.62**	**مرتفع**	

بشكل عام هذه النتيجة تؤكد من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة دور الاستقرار السياسي والأمني (تعزيز الأمن الداخلي)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية محل الدراسة، حيث كان مرتفعا، ويبين الجدول أيضاً التشتت المتقارب في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير (تعزيز الأمن الداخلي) بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير في دعم وتحسين وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

2.1.4. المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي:

الاستثمار الأجنبي:

لجأت الباحثة إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها كما يلي:

جدول 8 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة (الاستثمار الأجنبي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
1	يعتبر الاستقرار السياسي والأمني من الأسباب الداعمة للاستثمار في المملكة العربية السعودية.	4.02	0.99	1	مرتفع
2	تعمل الحكومة على تقديم مجموعة من التسهيلات للمستثمرين الأجانب.	4.01	1.12	2	مرتفع
3	تقدم الدولة حوافز مالية وضريبية للمستثمرين الأجانب.	3.88	1.14	3	مرتفع
4	توفر الدولة معلومات أكثر شفافية عن فرص الاستثمار فيها.	3.87	1.14	4	مرتفع
5	تستثمر الدولة في البنية التحتية لها لتواكب التطورات العالمية.	3.66	1.34	5	متوسط
6	تعمل الدولة بشكل مستمر على تقليل الروتين الحكومي المتعلق بالمعاملات والتراخيص.	3.65	1.39	6	متوسط
7	تعمل الدولة على تحسين القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.	3.59	1.43	7	متوسط
8	تعتبر المملكة بيئة اقتصادية مشجعة للاستثمار.	3.45	1.44	8	متوسط
9	الاستثمار داخل المملكة يتيح للمستثمر التقرب من الأسواق الإقليمية والدولية.	3.25	1.45	9	متوسط
10	توفر المملكة العربية السعودية الأيدي العمالة الماهرة.	3.01	1.57	10	متوسط
المتوسط العام		**3.64**	**0.98**	**متوسط**	

بشكل عام هذه النتيجة تؤكد من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أثر محور جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية محل الدراسة، حيث كان متوسطا، ويبين الجدول أيضاً التشتت المتقارب في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير (الاستثمار الأجنبي) بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير في دعم وتحسين وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

2.4. اختبار فرضيات الدراسة:

1.2.4. الفرضية الرئيسية الأولى:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار السياسي (التشريعات القانونية الداعمة، تحفيز الملكية الأجنبية الكاملة)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

جدول 9 - مصفوفة الاختبار بين متغيرات نموذج الانحدار (الفرضية الرئيسية الأولى)

Correlations

		الاستثمارات الأجنبية	الاستقرار السياسي
الاستثمارات الأجنبية	Pearson Correlation	1	.563**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	149	149
الاستقرار السياسي	Pearson Correlation	.563**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	149	149

يوضح الجدول السابق مصفوفة الاختبار بين متغيرات نموذج الانحدار حيث كان معامل الارتباط عالي بين الاستقرار السياسي بأبعاده وبين الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغت قيمته (0.563) بدلالة أقل من (0.05) وهي قيمة مرتفعة. ومن أجل معرفة العلاقة بين دور الاستقرار السياسي (بأبعاده) والاستثمارات الأجنبية، وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول 10 – نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد – الفرضية الرئيسية الأولى

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R2	F	Sig. (F)	β	t	Sig. (t)	VIF
الاستثمارات الأجنبية	الاستقرار السياسي	0.541[a]	0.523	90.61	.000[b]	0.472	9.786	.000	1.00

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (f) البالغة (90.61) بدلالة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (المتغير المستقل) تفسر (52.3%) من التباين الحاصل في تحسين الاستثمارات الأجنبية (المتغير التابع) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R2). كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين تحسين الاستثمارات الأجنبية (المتغير التابع) ودور الاستقرار السياسي (المتغير المستقل) بقيمة (0.472) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنه كلما تحسن دور الاستقرار السياسي (كمتغير مستقل) بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى الاستثمارات الأجنبية (كمتغير تابع) بمقدار (0.472) وحدة.

- **النتيجة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار السياسي (التشريعات القانونية الداعمة، تحفيز الملكية الأجنبية الكاملة)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

1.1.2.4. الفرضية الفرعية الأولى:

من أجل معرفة العلاقة بين أثر التشريعات القانونية الداعمة والاستثمارات الأجنبية (بأبعاده)، وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول 11 - نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد - الفرضية الفرعية الأولى

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R2	F	Sig. (F)	β	t	Sig. (t)	VIF
الاستثمارات الأجنبية	التشريعات القانونية الداعمة	.447[a]	.200	104.977	.000[b]	.372	10.246	.000	1.00

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (f) البالغة (104.977) بدلالة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (المتغير المستقل) تفسر (20%) من التباين الحاصل في الاستثمارات الأجنبية (المتغير التابع) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R2). كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية (المتغير التابع) والتشريعات القانونية الداعمة (المتغير المستقل) بقيمة (.372) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنه كلما تحسنت التشريعات القانونية الداعمة (كمتغير مستقل) بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى الاستثمارات الأجنبية (كمتغير تابع) بمقدار (.372) وحدة.

- **النتيجة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتشريعات القانونية الداعمة في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

2.1.2.4. الفرضية الفرعية الثانية:

من أجل معرفة العلاقة بين أثر تحفيز الملكية الأجنبية الكاملة والاستثمارات الأجنبية (بأبعاده)، وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول 12 - نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد - الفرضية الفرعية الثانية

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R2	F	Sig. (F)	β	t	Sig. (t)	VIF
الاستثمارات الأجنبية	تحفيز الملكية الأجنبية الكاملة	.191[a]	.036	15.881	.000[b]	.134	3.985	.000	1.00

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (f) البالغة (15.881) بدلالة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (المتغير المستقل) تفسر (3.6%) من التباين الحاصل في الاستثمارات الأجنبية (المتغير التابع) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R2). كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية (المتغير التابع) وتحفيز الملكية الأجنبية الكاملة (المتغير المستقل) بقيمة (0.134) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنه كلما تحسنت ممارسات الرؤية الاستراتيجية (كمتغير مستقل) بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى الاستثمارات الأجنبية (كمتغير تابع) بمقدار (0.134) وحدة.

- **النتيجة:** بناء على نتائج التحليل السابق، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لأن الانحدار معنوي. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحفيز الملكية الأجنبية الكاملة في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

2.2.4. الفرضية الرئيسية الثانية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار الأمني (مكافحة الإرهاب، تعزيز الأمن الداخلي)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

جدول 13 - مصفوفة الاختبار بين متغيرات نموذج الانحدار (الفرضية الرئيسية الثانية)

Correlations

		الاستثمارات الأجنبية	الاستقرار الأمني
الاستثمارات الأجنبية	Pearson Correlation	1	.621**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	149	149
الاستقرار الأمني	Pearson Correlation	.621**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	149	149

يوضح الجدول السابق مصفوفة الاختبار بين متغيرات نموذج الانحدار حيث كان معامل الارتباط عالي بين الاستقرار الأمني بأبعاده وبين الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغت قيمته (0.621) بدلالة أقل من (0.05) وهي قيمة مرتفعة. ومن أجل معرفة العلاقة بين دور الاستقرار الأمني (بأبعاده) وتحسين الاستثمارات الأجنبية، وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول 14 - نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد - الفرضية الرئيسية الثانية

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R2	F	Sig. (F)	β	t	Sig. (t)	VIF
الاستثمارات الأجنبية	الاستقرار الأمني	0.541[a]	0.721	90.51	.000[b]	0.432	9.786	.000	1.00

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (f) البالغة (90.51) بدلالة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (المتغير المستقل) تفسر (72.1%) من التباين الحاصل في تحسين الاستثمارات الأجنبية (المتغير التابع) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R2). كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين تحسين الاستثمارات الأجنبية (المتغير التابع) ودور الاستقرار الأمني (المتغير المستقل) بقيمة (0.432) وهي ذات دلالة

إحصائية، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنه كلما تحسن دور الاستقرار الأمني (كمتغير مستقل) بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى الاستثمارات الأجنبية (كمتغير تابع) بمقدار (0.432) وحدة.

- **النتيجة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار الأمني (مكافحة الإرهاب، تعزيز الأمن الداخلي)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

1.2.2.4. الفرضية الفرعية الثالثة:

من أجل معرفة العلاقة بين أثر مكافحة الإرهاب والاستثمارات الأجنبية، وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول 15 - نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد - الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R2	F	Sig. (F)	β	t	Sig. (t)	VIF
الاستثمارات الأجنبية	مكافحة الإرهاب	.374[a]	.140	68.158	.000[b]	.228	8.256	.000	1.00

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (f) البالغة (68.158) بدلالة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (المتغير المستقل) تفسر (14%) من التباين الحاصل في الاستثمارات الأجنبية (المتغير التابع) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R2). كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية (المتغير التابع) وأثر مكافحة الإرهاب (المتغير المستقل) بقيمة (0.228) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنه كلما تحسنت ممارسات مكافحة الإرهاب (كمتغير مستقل) بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى الاستثمارات الأجنبية (كمتغير تابع) بمقدار (0.228) وحدة.

- **النتيجة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكافحة الإرهاب في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

2.2.2.4. الفرضية الفرعية الرابعة:

من أجل معرفة العلاقة بين أثر تعزيز الأمن الداخلي والاستثمارات الأجنبية، وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول 16 - نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد - الفرضية الفرعية الرابعة

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R2	F	Sig. (F)	β	t	Sig. (t)	VIF
الاستثمارات الأجنبية	تعزيز الأمن الداخلي	.536[a]	.287	169.161	.000[b]	.412	13.006	.000	1.00

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (f) البالغة (169.161) بدلالة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (المتغير المستقل) تفسر (28.7%) من التباين الحاصل في الاستثمارات الأجنبية (المتغير التابع) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R2). كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية (المتغير التابع) وأثر تعزيز الأمن الداخلي (المتغير المستقل) بقيمة (0.412) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنه كلما تحسنت ممارسات تعزيز الأمن الداخلي (كمتغير مستقل) بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى الاستثمارات الأجنبية (كمتغير تابع) بمقدار (0.412) وحدة.

- **النتيجة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعزيز الأمن الداخلي في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

5. النتائج والتوصيات:

1.5. النتائج:

بناء على هذه الدراسة تم الوصول إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة دور الاستقرار السياسي والأمني (التشريعات القانونية الداعمة)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية محل الدراسة حيث كان مرتفعا، وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير في دعم وتحسين وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.
- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة دور الاستقرار السياسي والأمني (تحفيز الملكية الأجنبية الكاملة)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية محل الدراسة حيث كان مرتفعا، وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير في دعم وتحسين وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.
- برهنت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة دور الاستقرار السياسي والأمني (مكافحة الإرهاب)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية محل الدراسة حيث كان مرتفعا، وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير في دعم وتحسين وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة دور الاستقرار السياسي والأمني (تعزيز الأمن الداخلي)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية محل الدراسة حيث كان مرتفعا، وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير في دعم وتحسين وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أثر محور جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية محل الدراسة حيث كان متوسطا، وهو ما يعكس التقارب المتوسط في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير في دعم وتحسين وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار السياسي (التشريعات القانونية الداعمة، تحفيز الملكية الأجنبية الكاملة)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتشريعات القانونية الداعمة في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتحفيز الملكية الأجنبية الكاملة في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار الأمني (مكافحة الإرهاب، تعزيز الأمن الداخلي)، في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمكافحة الإرهاب في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)
- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتعزيز الأمن الداخلي في جذب الاستثمارات الأجنبية واختيار الدولة المضيفة داخل شركات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

2.5. التوصيات:

بناء على النتائج التي تم الوصول إليها يمكن صياغة عدد من التوصيات في النقاط التالية:

- تعزيز سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تدعم الاستقرار الكلي وتساعد على انفتاح الاقتصاد الوطني وتحرره من كل أشكال القيود التشريعية والإدارية.
- إدراج نص صريح في القوانين يكفل للمستثمر الأجنبي استبعاد التعديلات والتشريعات اللاحقة التي قد تؤدي إلى تقليص الحوافز والضمانات الممنوحة له، ويتيح للمستثمر الأجنبي الاستفادة من الحماية المستمرة في إطار القانون الذي نشأ في ظله.
- قيام المملكة العربية السعودية بالعمل على تهيئة مناخها الاستثماري ليكون أكثر جاذبية وفعالية بضرورة الوقوف على قانون الاستثمار القائم في المملكة العربية السعودية والمتابعة والتدقيق الدائم لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- قيام المملكة العربية السعودية بإصلاحات جذرية في البنية الاقتصادية وخلق قاعدة إنتاجية وعدم الاعتماد على مصدر وحيد في الناتج المحلي وإيرادات الميزانية والصادرات والتحول إلى اقتصاد حقيقي، خاصة في ظل احتياج النشاط الاقتصادي غير النفطي إلى إصلاحات هيكلية لتحسين أداءه من خلال تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تعزيـز التوعيـة بأهميـة دعـم مسـيرة الإصلاح المؤسسي التي تقـوم عليها رؤيـة المملكة 2030.
- تطوير أنظمة التقاضي التجارية، وإنشاء محاكم تجارية متخصصة في المناطق ذات الجذب الاستثماري لتقليل وقت إنهاء المنازعات التجارية بين المستثمرين.
- تدعيم مناطق الاستثمار بالبنية التحتية المتكاملة واللوجستية وتزويدها بجميع احتياجات تلك المناطق من مرافق وخدمات.
- العمل أكثر على توفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية عبر التقليل من الشروط الموضوعة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وضع استراتيجية واضحة تهدف إلى الوصول إلى توطين التكنولوجيا والتحول إلى منتج وليس مستهلك كما فعلت دول كالصين وكوريا الجنوبية وماليزيا.
- زيادة الأبحاث المتطورة حول موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، لتحاكي وتلامس حالة واحتياجات الاستثمار المحلي والأجنبي في الوقت الراهن والمستقبلي، حيث أن التوصيات التي ستسـفر عن نتائج هذه الدراسات تكون عادة مصبوغة بالصبغة الواقعية والعملية كونها صادرة عن صاحب الشأن نفسه والمتمثل في المستثمر المحلي والعربي والأجنبي، مما سيضفي مزيدا من الفعالية على المقومات والأدوات المقترحة لتطوير المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية.

6. المراجع:

1.6. المراجع العربية:

الحصري، احمد فوزي. (2017). الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 296.

العزاوي، كريم عبيس حسان. (2020). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي، الأهمية والفرص المتاحة، جامعة بابل مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 205، الإصدار، بابل العراق.، ص – 145.

المغربي، إبراهيم متولي حسن. (2011). دور حوافز الاستثمار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

النجار، رواء. (2006). النظام القانوني للاستثمار الأجنبي - دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر، ص227.

الهاشمي، بن سيف. (2024). الاستثمار الأجنبي - الضمانات والحوافز، مكتبة الدراسات العربية للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، ص65.

بقدي، كريمة. (2012). الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات دولية، جامعة تلمسان، ص 49.

بن صغير، عبد المؤمن. (2016). دور الاتفاقيات الثنائية في تطوير مبادئ القانون الدولي للاستثمارات الأجنبية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص 310.

بوعافية، محمد الصالح. (2016). الاستقرار السياسي - قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (15)، جامعة قاصدي، الجزائر.

بوعكاز، نسرين (2021). مبدأ الثبات التشريعي آلية لتحقيق الأمن القانوني في عقود الاستثمار، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد6، ص71.

جويدة، يحيى محمد. (2017). سياسات الاستثمار المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 33 – 34.

خالد، جميل. (2014). أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولي، ص307.

شلغوم، عميروش محند. (2012). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، ط 2012، بيروت، لبنان.

ضياء الدين، محمد. (2016). الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان - الجبهة الإسلامية القومية نموذجا، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 75، ص 15.

عبدالرضا، نبيل جعفر وخولة رشيد حسن. (2015). مناخ الاستثمار في العراق، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق بصرة، - 2015، ص 10

علوان، نايف. (2012). إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص29.

عميش، سمير سالم. (2011)."الديمقراطية الحرية التعددية"، الأردن، أزمنة للنشر والتوزيع.

مبروك، نزيه عبد المقصود محمد. (2014). محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

2.6. المراجع الأجنبية:

Al-Saadi, Rashad Muhammad Salem. (2015). National Service and its Security, Military, and Development Implications in the United Arab Emirates, First Edition, Emirates Center for Strategic Studies and Research – Emirates.

Azeng, Therese F. and Thierry U. Yogo. (2013). "Youth unemployment and Political Instability in Selected Developing Countries," Working Paper No. 171, African Development Bank Group, (May 2013), P.1.

Bouchet, M. H., Clark, E., & Groslambert, B. (2023). Country Risk Assessment: A Guide to Global Investment Strategy. John Wiley & Sons.

Lecture Series 108 Katja Gehne & Romulo Brillo. (2017). stabilization clauses in international investment law: beyond balancing and fair and equitable treatment, Heft 143, March, p. 7.

Taydas, Zeynep and Dursun Peksen. (2012)."Can States Buy Peace? Social Welfare Spending and Civil Conflicts," Journal of Peace Research, Vol. 49, No. 2, 2012, p.278.

United Nations Conference for Trade and Development, World Investment Report, 2017, Investment and the Digital Economy, New York and Geneva, 2017, P. X.

Urdal, Henrik. (2011). "A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence," United Nations Expert Group Meeting on Adolescents, Youth and Development, United Nations Secretariat, (22 July 2011), pp.1-5.

Doi: https://doi.org/10.52133/ijrsp.v6.62.5